العلوم الاقتصادية
العدد الثاني والثلاثون / المجلد الثامن / نيسان , ٢٠١٣

استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية
- بحث تطبيقي في المصارف التجارية –

م . د. عماد عبد الستار سلمان
الكلية التقنية الإدارية / البصرة

المستخلص

بسبب الدور المهم الذي تؤديه المصارف التجارية في اقتصاد أي بلد و تأثيرها المباشر في بيئة الاستثمار حاول المستثمرون إيجاد أكثر من طريقة وأسلوب لغرض تحليل العوامل الأساسية التي تؤثر في تحقيق المصرف لأهدافه . وتعد الربحية واحدة من تلك الأهداف الرئيسة .لذلك يحاول البحث تحديد العوامل الرئيسة التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية من خلال استخدام النسب المالية . وقد توصل البحث الى تحديد بعض العوامل التي تؤثر في ربحية تلك المصارف مثل رأس المال ، الموجودات والمطلوبات.

المقدمـــة : Introduction

إن للمصارف التجارية تأثيرا فعالا في عدة نواح تتعلق باتجاهات ومسارات التنمية وذلك عن طريق التأثير توجيه المدخرات المختلفة من مصادرها في الاقتصاد القومي والتوزيع الكفء لها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ،فضلا عن إمكانيتها في خلق ائتمان يأخذ دوره بالمضاعف النقدي وما له من أثر في النشاط الاقتصادي، جعل تلك المصارف تحتل موقعا مهما وفاعلا في النظم الاقتصادية والمالية. إذ تعد المصارف التجارية إحدى دعامات الهيكل الاقتصادي وإحدى المحاور المهمة المعتمدة في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية على المستوى القومي وإحدى أدوات الاستثمار المهمة.فضلا عن وظيفتها الرئيسية بقبول الودائع النقدية من العملاء بأنواعها التجارية

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٣/٤

(التوفير والثابتة) فأنها تقدم العديد من الخدمات مثل: تحصيل الشيكات والكمبيالات وخصمها , فتح الاعتمادات المستندية , إصدار الكفالات المصرفية , بيع العملات الأجنبية والشيكات السياحية وشرائها , و تقديم الاستشارات المالية والنصح والإرشاد لعملائها في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشكلات والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها بما يحقق للمصارف التجارية دوراً بارزاً واستثنائياً في الإسهام بتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته.

ان تلك الأهمية أوجبت على المهتمين المراقبة المستمرة لأداء تلك المصارف وتحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق أهدافها ، ومن أهم الأهداف الربحية . وتعد النسب المالية من أدوات التحليل المهمة والمعتمدة في معرفة اتجاهات عمل أي وحدة اقتصادية، الأمر الذي دفع الباحث لاستخدام تلك النسب في تحليل وتحديد العوامل التي تؤثر في ربحية تلك المصارف. على وفق المنهجية التالية

أولا: منهجية البحث Research Method

١/١ مشكلة البحث : Research Problem

تكمن مشكلة البحث في مدى معرفة وإدراك أهمية العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية مثل حجم الملكية وحجم الموجودات والمديونية والسيولة النقدية من قبل المختصين في إدارة المصرف، وخاصة في ظل التوقع الكبير بزيادة الاستثمار في قطاع المصارف بالعراق وما يرافقه من قدوم المصارف العالمية ذات التقنيات المتقدمة والخبرات الكبيرة الأمر الذي يستلزم من إدارات المصارف التجارية المحلية الوعي والإدراك اللازمين لأهمية تلك العوامل في ديمومة واستمرار عملها.

٢/١ أهداف البحث : Research Objectives

يمكن تحديد أهم الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها من خلال استخدام النسب المالية وكما يلي:-

١- التعرف على أهم العوامل ونسبة تأثيرها في ربحية المصارف التجارية.

٢- إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الإخفاقات ذات التأثير المباشر في الربحية.

٣- المساهمة في تحسين ورفع كفاءة أداء هذه المصارف للارتقاء بعملها من خلال عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها.

١/٣ أهمية البحث : Research Importance

تعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال المصارف، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة الأمر الذي يعزز البيئة الأستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية. من هنا تأتي أهمية البحث من خلال دراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العراقية متمثلة بمصرف الرافدين "عينة البحث" إذا ما أخذنا في الاعتبار البيئة الاستثمارية الخصبة في العراق في ظل الانفتاح الاقتصادي والعمراني الذي يشهده البلد ، الأمر الذي يستلزم تهيئة الأجواء المناسبة لتشجيع الاستثمار وخاصة في القطاع المصرفي.

١/ ٤ فرضيات البحث : Research Hypotheses

استند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها :

((تساعد النسب المالية في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية)) .

الفرضية الفرعية الأولى:

يتأثر مستوى ربحية المصارف التجارية بحجم حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الثانية:

يتأثر مستوى ربحية المصارف التجارية بحجم الموجودات.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يتأثر مستوى ربحية المصارف التجارية بحجم المديونية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يتأثر مستوى ربحية المصارف التجارية بحجم الفائض النقدي.

١/ ٥ حدود البحث : Research Porders

- الحدود المكانية: المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري

●الحدود الزمانية: السنوات المالية ٢٠٠٦ – ٢٠١١

٦/١ متغيرات البحث: Research Variables

- **المخطط الفرضي للبحث**

يصور الشكل (١) المخطط الفرضي للبحث الذي يوضح طبيعة العلاقة القائمة بين المتغيرات الرئيسة (المستقلة) وهي (حجم حقوق الملكية، حجم الشركة مقاسا بالأصول، حجم المديونية، الفائض النقدي) من جهة ومستوى الربحية (المتغير المعتمد) من جهة أخرى.

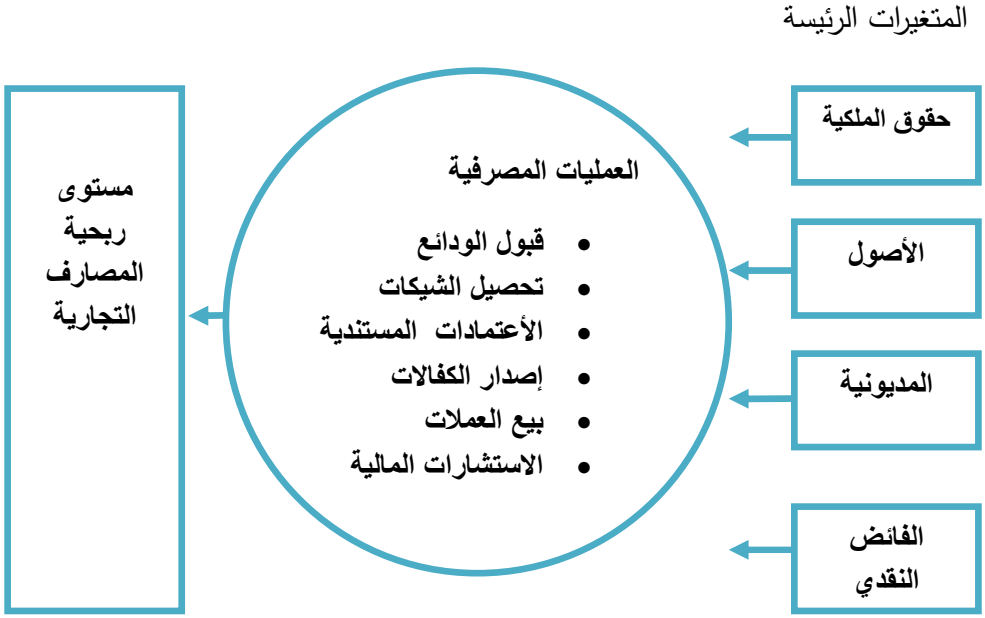

شكل (١) أنموذج الدراسة

٧/١ منهج البحث : Research Method

اعتمد البحث على منهجين هما:

١- المنهج الوصفي (النظري) :- الذي اختص بجمع المعلومات المتعلقة بمفهوم وخصائص المصارف التجارية ووظائفها، فضلا عن مفهوم التحليل المالي وأهدافه بالاعتماد على أهم المصادر والمراجع العلمية المختلفة.

٢- المنهج التحليلي:- استخدام أسلوب التحليل بالاعتماد على النسب المالية لتحديد أهم العوامل ذات التأثير المباشر على ربحية المصارف التقارير السنوية و الإحصاءات الرسمية الخاصة بالمصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري موضوع البحث والصادرة عن المصارف ذاته للمدة من ٢٠٠٦ – ٢٠١١ .

٨/١ الدراسات السابقة

أولا : دراسة (أبو فخره ، ١٩٩٧)

(دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية (دراسة تجريبية)

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية في جمهورية مصر العربية للمدة من (١٩٨٥-١٩٩٥) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة إحصائيا بين الربحية ورأس المال بشكل عام. وبالنسبة لأثر مكونات رأس المال للبنوك مجتمعة أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لبعض تلك المكونات وهي معدل تكاليف التشغيل الإجمالي للأصول ، معدل الأصول الخطرة لأجمالي الأصول، معدل مصروفات الفوائد الى حق الملكية، ومعدل تكاليف التشغيل إلى حق الملكية.

ثانيا: دراسة (ملحم، ٢٠٠٠)

(حقائق وأرقام مصرفية أردنية)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية بند القروض والتسهيلات الائتمانية في تحقيق ربحية مرتفعة للبنوك الأردنية، اذ بين إن إجمالي الائتمان الممنوح في نهاية شهر آب لعام ٢٠٠٠ كان بقرابة ٣٦% من إجمالي موجودات البنوك الأردنية ، ومن خلال تحليل هيكل الأئتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة تبين إن هناك أثرا كبيرا للقروض والتسهيلات الأئتمانية في تحقيق ربحية البنوك الأردنية.

ثالثا: دراسة (Berger ١٩٩٥)

The relationship between the capital and earnings in banking

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية للمدة من ١٩٨٣-١٩٨٩ . وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار مابين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، وقام الباحث بإعادة التحليل خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٢ بسبب حدوث بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مايأتي:-

- وجود علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية للمدة ١٩٨٣-١٩٨٩
- وجود علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية للمدة من ١٩٩٠-١٩٩٢

ومن خلال النتيجتين أعلاه توصل الباحث إلى صحة فرضيته بوجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال لأقل من الحد الأمثل (Optimal Level) ، في حين تكون هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

١/٩ موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

نلاحظ إن الدراسات السابقة جميعها اعتمدت على التحليل الإحصائي في اختبار فرضياتها اذ اعتمدت على استمارة استبانه في عملية جمع المعلومات ، كما نلاحظ إن الدراسات السابقة لم تستهدف جميع العوامل المحتمل أن تؤثر في ربحية المصارف التجارية ، حيث إن دراسة (أبو فخره ،١٩٩٧) حاولت دراسة اثر رأس المال فقط في ربحية البنوك في جمهورية مصر العربية، ودراسة (ملحم ، ٢٠٠٠) ركزت فقط على معرفة اثر القروض والتسهيلات الائتمانية في تحقيق ربحية البنوك في الأردن، ونلاحظ إن دراسة(Berger, ١٩٩٥) حاولت دراسة جميع العوامل الداخلية والخارجية ولكن بأسلوب إحصائي فقط.

أما الدراسة الحالية فقد حاولت دراسة أثر العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في العراق من خلال استخلاص البيانات المباشرة والفعلية من القوائم المالية للمصارف في العراق واستخدام الأسلوب الرياضي في التحليل والمقارنة باستخدام النسب المالية المتعارف عليها للوصول إلى اقرب النتائج

واقعية. كما تتميز الدراسة بأنها جاءت بعد الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ وكثرة البنوك التجارية واشتداد المنافسة وكثرة متغيرات السوق .

ثانيا : التأطيرالنظري للدراسة

٢/١مفهوم المصارف التجارية :

إن الوظيفة الرئيسة للبنوك هي الصرافة أو الاتجار في النقود , فتجارتها تقوم أساسا على تأجير النقود وشراءها بغرض إعادة بيعها . ولذلك فالبنوك تعد من أقوى الأدوات لتداول النقود , فهي تقوم بدور الوساطة مابين المقترض أو بين المالكين وبين من هم في حاجه إليها . وبتعبير آخر فالبنوك هي وسيط بين المدخر والمستثمر , فهي تجذب المدخرات التي يحتاج إليها المستثمرون في مختلف استثماراتهم , وهي بذلك تقوم بتسهيل عملية استغلال الكثير من الأموال التي قد تكون معطلة في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية

عرف المصرف في المعجم الوسيط بأنه مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان بالاقتراض والإقراض, كما أشير في اللغة العربية إلى أنَ كلمة مصرف (بكسر الراء) تستخدم لتعنى (بنك) وهى مأخوذة من الصرف والصرف –في اللغة العربية– يعنى بيع النقد بالنقد ويقصد به المكان الذي يتم منه الصرف(الشراح ، وآخرون , ١٩٩٩م, ص ١٧). ويرى بعض الباحثين آن التعريف المقبول للبنك والذي يستند إلى وظيفة البنك الأساسية هو: "البنك هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها فالبنوك مهما كان نوعها لها غرض رئيس هو أن تعمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى إلى البحث عن الاستثمارات وبين الاستثمارات التي تسعى الى الحصول على رؤوس الأموال ". (علي, ١٩٩٧, ١٩)

كما ورد تعريف المصرف في قانون الكمبيالات البريطاني لسنة ١٨٨٢م بأنة (أي شخص يقوم بممارسة الأعمال المصرفية) . كما عرفه أيضاً بأنه (أي جهة مصدق لها من قبل وزارة الخزانة للعمل كبنك) (F,e,Berry,٢٠١٢,p١). وورد بقانون الطوابع البريطاني لسنة١٨٩١ أن المصرف هو أي شخص يقوم بالأعمال المصرفية في المملكة المتحدة أما قانون الإسكان البريطاني لسنة ١٩٦٢ فقد عرف المصرف بأنة أي شخص معنوي أو شراكة تقوم بالأعمال المصرفية أو أي مصرف ادخار أو وصى على المدخرات التي تودع

لديــة مــن قبــل المؤسســات تحــت أي قــانون برلمــاني(F,e,Berry,٢٠١٢,pp١-٢).وأيضــا عرفهـا (سـحنون) بأنهـا مؤسسـات مصـرفية موضـوعها النقـود والعمليـات التـي تـدور حـول قيـام النقـود بوظائفهـا وغالبـا مـا تكـون النقـود فيهـا ذات نوعيـة خاصـة (نقـود الودائـع) وهـذا النـوع مـن النقـود أكثـر الآثـار الاقتصـادية المترتبـة علـى النشـاط الاقتصـادي وبـذلك فالبنـك التجـاري منشـأة تتصـب عملياتهـا الرئيسـة علـى حشـد المـوارد الماليـة والنقـود الفائضـة عـن حاجـة الجمهـور والمؤسســات فــي شــكل إدخــارات بغــرض إقراضــها وتوظيفهــا للآخــرين علــى وفــق قواعــد وأســاليب معينــة (ســحنون ،٢٠٠٣,ص٧٦) . إن البنــوك التجاريــة , ويطلــق عليهــا أحيانــاً " بنـوك الودائـع" هـي تلـك التـي تتعامـل بالائتمـان وأهـم مـا يميزهـا قبولهـا للودائـع تحـت الطلـب والحســابات الجاريــة وينــتج عــن ذلــك مــا يســمى بخلــق النقــود" (رمضــان ,١٩٩٦ ,١) , إن مجـرد قبـول الودائـع أمـر تشـترك فيـه أنـواع مختلفـة مـن المصـارف , فالبنـك المركـزي يقبـل الودائــع مــن البنــوك التجاريــة , كمــا تقبــل بعــض البنــوك المتخصصــة الودائــع مــن المــواطنين ولكـن أهـم مـا يميـز البنـوك التجاريـة هـو قبولهـا للحسـابات الجاريـة ممـا يجعلهـا علـى اسـتعداد لـدفع هـذه الودائـع إلـى أصـحابها وقتمـا شـاءوا دون مماطلـة أو تـأخير, فـي حـين لا تتعامـل البنـوك الأخـرى بمثـل هـذا النـوع مـن الودائـع وإنمـا بودائـع الآجـل والخاضـعة لإشـعار بحيـث يشـترط مضـي مـدة علـى الوديعـة فـي البنـك أو مضـي مـدة علـى إشـعار البنـك بالسـحب.(عبدالله ,٢٠٠٠, ٣٥)

وقـد تطـور نشـاط البنـوك مـع تطـور النشـاط الاقتصـادي فلـم يعـد يقتصـر علـى المحافظـة علـى أمـوال المـودعين مـن السـرقة أو الضـياع أو سـداد ديـون المـودع بـدون حاجـه لنقـل النقـود بـل امتـدت لتشـمل مجموعـه أخـرى مـن الوظـائف الإئتمانيـه , فضـلا عـن إلـى الإقـراض بضـمانات عديـدة , تقـوم بخصـم وتحصـيل الأوراق التجاريـة , والمحافظـة علـى الأوراق الماليـة وتحصـيلها . وامتـد نشـاطها إلـى النشـاط الـدولي , اذ أصـبحت وسـيلة مهمـة مـن وسـائل تسـوية الـديون الدولية وتسهيل عملية تسلم وتسليم النقود بين المصدرين والمستوردين .

فضلا عن ما تقدم وبتطور الوظيفة الإئتمانيه للبنوك فأنها أصبحت أساسا للنشاط الاقتصادي بالدولة وأصبحت البيانات الصادرة ذات أهمية كبيره كمؤشر للتقلبات والحالة الإقتصاديه , بل وأصبحت هذه البيانات ذات أهميه قصوى في رسم السياسات المالية والائتمانية للدولة . (حسنين, ١٩٩١.

نلاحظ انه لايوجد هناك اتفاق عام على تعريف البنك التجاري بسبب اختلاف القوانين والأنظمة ,وبسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك .

ويرى الباحث انه من الممكن أن تعرف المصارف التجارية على أنها (مؤسسات مالية تقبل الودائع من الأفراد والمنشآت بغية تسليفها لأفراد آخرين لغرض الاستثمار مقابل حصول المصرف على فائدة)، أي انه تاجر ديون.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن صفة البنوك التجارية تنطبق على الآتي :(الشرع ,٢٣,١٩٩٨).

- الحصول على عائد مناسب للمساهمين " مالكي البنك " .
- تنظيم عملية الاستثمار للموارد المالية المتاحة له بما فيه الموارد التي يحصل عليها من الأفراد بما يعود بالنفع على الأطراف المتعاملة .
- إن الأعمال التي تمارس هي على سبيل الاحتراف أو الاعتياد وليس نشاطاً طارئاً.
- إن البنك يمارس نشاطه التجاري بصفته الاعتبارية ولحسابه الخاص وقد يكون ذلك عن طريق الوساطة أو الوكالة للغير بالعمولة).

٢/٢خصائص المصارف التجارية :

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها المصارف التجارية أهمها مايلي:**(الحسيني و الدوري ، ٢٠٠٨ ، ص٣٤)**

١- إنها أكثر أنواع المصارف مخاطرة في عملياتها مما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها وعليه فإنها تتحمل مسؤوليات جسيمة في أدارة الأموال .

٢- تعتمد هذه المصارف على رؤوس أموال قليلة مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.

٣- تواجه هذه المصارف متطلبات السيولة أكثر من غيرها من المصارف و ذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير و كذلك منحها للقروض القصيرة الأجل .

٤- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى ، و يعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك و الحسابات الجارية .

٥- تتأثر المصارف التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر فيه, يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك , في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير في البنك المركزي.

٦- تسعى المصارف التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي , وتعد المصارف التجارية مشاريع رأسمالية, هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا للدولة

٣/٢وظائف المصارف التجارية :

إن الوظيفة الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين، إذ تقوم المصارف بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، فإن وظيفة المصارف التجارية يمكن أن تسهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للمصارف التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقاضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، وأن المصارف التجارية اليوم تعد أحد دعائم الاقتصاد الوطني بالرغم من إنهاتتركز معظم عملياتها في قبول الودائع ومن ثم إعادة استثمارها بشتى أنواع و مجالات الاستثمار المختلفة كليا أو جزئيا مع موارد المصرف الأخرى . (شقير ، وآخرون, ص١٣).

وقد صنف (طه ،٢٠٠٧,ص١٤٢) وظائف المصارف التجارية إلى وظائف كلاسيكية و أخرى حديثة وكما يلي:-

أ- الوظائف الكلاسيكية

* قبول الودائع على اختلاف أنواعها، الودائع الجارية منها والادخارية إذ تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري -منح الائتمان والاستثمارات المتنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصل البنك التجاري و ربحها و أمنها -

ب- الوظائف الحديثة

* إدارة العمال وممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية

* فتح دفاتر الادخار

* وضع وسائل دفع حديثة تحت تصرف العملاء كخدمات البطاقة الائتمانية ولا سيما التمويلات المالية بوصفها الخدمات المصرفية الأساسية و على رأسها دفع الحوالات البرقية و البريدية الواردة و تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن و تحويل الأموال من حساب إلى آخر.

ثالثا :التحليل المـــالي :

١/٣مفهوم التحليل المالي :

يعـد التحليـل المـالي مـن أهـم الوسـائل التـي يـتم بموجبهـا عـرض نتـائج الأعمـال علـى الإدارة المشـرفة، إذ يبـين مـدى كفاءتهـا فـي أداء وظيفتهـا،وهو أداة للتخطـيط السـليم ،يعتمـد علـى تحليـل القـوائم الماليـة بإظهـار أسـباب النجـاح و الفشـل، كمـا يعـد أداة لكشـف مـواطن الضـعف فـي المركـز المـالي للمؤسسـات و فـي السياسـات المختلفـة التـي تـؤثر فـي الـربح، كمـا يمكـن مـن رسـم خطـة عمـل واقعيـة للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .(http://stocksexperts.net).

فإذا كان هدف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة (تعظيم السعر السوقي لسهم الشركة أو تعظيم ثروة حملة الأسهم) فأن عليها تشخيص ايجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها المالي لغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات . وتستخدم الإدارة المالية مؤشرات التحليل المالي ومنه النسب المالية في عملية التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء المتدني ورفع مستواه وتتم هذه العملية بمقارنة أداء المنشأة الحالي بأدائها في السنوات السابقة أو بأداء القطاع الاقتصادي (النشاط) الذي تنتمي إليه المنشأة أو حتى مع أداء منشآت مماثلة لها .(**العلي ، ٢٠١٠ ، ص٧٧**)

٢/٣أهداف التحليل المالي :

تتباين أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به, إذ تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند إليها عند اتخاذ القرار ، و الحكم على كفاءة الإدارة و قدرتها على تحقيق استثمار أفضل للموارد.

ومن أهداف التحليل المالي ما يلي .(**النعيمي,التميمي,٢٠٠٨,ص١٧-١٨**) :

١_ تقييم الوضع المالي و النقدي للمنشأة .

٢_ تقييم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل.

٣_ تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن الأداء المخطط و تشخيص أسباب تلك الانحرافات.

٤_ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .

٥_ تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها .

٦_ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي قد يواجه المنشأة.

٧_ يعد التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات .

٨_ تقييم مدى الملاءمة للمصرف في الأجل القصير و الطويل

٣/٣التحليل بالنسب المالية :

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة أداء المصارف التجارية وتقييمها ، والنسب المالية هي((علاقة بين بنود ميزانيه بعضها ببعض أو لبعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نواحي الضعف أو القوه في أداء المصارف التجارية)) . (http:// www . shatharat . net)

كما تعرف النسب المالية بأنها ((علاقة رياضيه تجمع رقمين أحدهما بسط والأخر مقام ومثل هذه العلاقة لاتكون ذات معنى إلا من خلال مقارنتها بالنسب ذاتها للمصرف التجاري نفسه ولسنوات سابقه أو مصرف تجاري آخر أو للقطاع الذي يعمل به المصرف التجاري أو مع مستويات نسب محدده مسبقا كأهداف ومقارنتها مع مستويات نسب موضوعه من محكمين وخبراء)).(فهد,٢٠٠٩,ص٣٨-٣٩)

وعرفها النعيمي والتميمي بانها هي((عبارة عن العلاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية المرتبة والمنظمة لتقيم أداء نشاط معين في فترة زمنية معينة)). (النعيمي والتميمي ،٢٠٠٨، ص١٢)

ولا يوجد اتفاق بين المتخصصين على عدد هذه النسب أو مجاميعها ، فهناك عدد كبير من النسب التي يمكن استخدامها في تقيم أداء المصارف التجارية , ومن هنا تبرز مشكلة الاختيار وهي المشكلة الأساسية للنسب المالية , فاختيار النسب التي تتناسب مع احتياجات القائمين على تقيم

الأداء ستكون صعبه ومعقده مع وجود هذا العدد الكبير من النسب المتنوعة . وبذلك تتعدد الخيارات تبعا لرؤية كل باحث وقناعته وكذلك تبعا لطبيعة وظروف وأهداف التقييم وتبوب النسب المالية المستخدمة كمؤشرات لتقييم أداء المصارف التجارية في تصنيفات عدة منها:

أولا: مؤشر الربحية .

ثانيا: مؤشر السيولة .

ثالثا: مؤشر ملاءة رأس المال .

رابعا: مؤشر توظيف الأموال .

وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية ، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيره على دقة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم . ومن المعلوم إن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية تستخدم في تقييم المصارف التجارية لذا ستقتصر على أهم هذه المؤشرات كونها الأكثر شيوعا ووضوحا ، فضلا عن إمكان توفير متطلباتها ، وهذه النسب هي:

١- مؤشر الربحية : من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية إذ تمكننا من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة ، و هذا يعني إن الربحية تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية و توسعها . إن استخدام نسب الربحية يمكّن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة. فأن هذه النسب تعد المعيار الأقوى للحكم على الأداء الكلي للوحدة، وتعد من أهم المؤشرات التي يهتم بها المحللون الماليون والإدارة كونها تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى.

٢- مؤشرات السيولة:تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف التجارية عن غيرها من المنشآت الاقتصادية , ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت , فان بمجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس .(فهد,٢٠٠٩,ص٣٨-٣٩)

وتتطلب إدارة السيولة في المصارف التجارية المواءمة بين الاحتياطيات المالية في الأجل القصير والمتوسط وبين التوظيف في الأصول المختلفة , مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في المصرف

ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع , والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة , ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية , وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى .

رابعا : الجانب التطبيقي :

١/٤ تاريخ إنشاء الجهاز المصرفي العراقي :

شهد عام ١٨٩٠ افتتاح أول مصرف تجاري في العراق عندما تم افتتاح المصرف العثماني في بغداد وبعد ذلك تم فتح فروع للمصارف الأجنبية والعربية منها البنك الشرقي (البريطاني) في بغداد عام ١٩١٢ والبنك العربي الأردني في بغداد عام ١٩٣٨ وصولاً إلى تأسيس المصرف الزراعي والصناعي , وهما يعدان من أوائل المصارف الوطنية الاختصاصية كذلك شهد عام ١٩٤١ تأسيس أول مصرف تجاري عراقي هو مصرف الرافدين الذي عمل جنبا إلى جنب مع المصارف الأجنبية وحرص على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة .وخلال عام ١٩٦٤ تم تأسيس المصرف الوطني كمصرف مركزي برأس مال قدره خمسة ملايين دينار عراقي والذي استبدل اسمه إلى البنك المركزي العراقي في عام١٩٥٦ .(فهد,٢٠٠٩,ص١٥٢-١٥٣)

٢/٤ تحليل البيانات

انسجاما مع موضوع البحث فانه سيتم تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها من التقارير المالية والإحصاءات الرسمية باستخدام التحليل المباشر بالنسب للسنوات من ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠١١ ومن ثم مقارنة تلك النسب استنادا إلى الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر الصادرة من مصرف التجارة العراقي ومصرف الخليج التجاري .

١/٢/٤: قياس العوامل المؤثرة في الربحية:

أولا : فيما يخص تحليل بيانات ٢٠٠٦ لمصرف التجارة العراقي :

١- حجم حقوق الملكية : يتم قياسه عن طريق جمع رأس المال مع الاحتياطات القانونية والاختيارية

والأخرى فضلا عن الأرباح المدورة العناصر كافة التي تتدرج ضمن حقوق المساهمين حقوق الملكية,

اذن حجم حقوق الملكية = رأس المال + احتياطيات قانونية واختيارية + ارباح مدورة

= ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ +٣٧٧٦٥٦٩٢٢٧ +٨٥٨١٠٨٥٧٨ = ٦٤٦٣٤٦٧٧٨٠٥

أثر حجم حقوق الملكية في ربحية المصرف = حجم حقوق الملكية / الربح

= ٦٤٦٣٤٦٧٧٨٠٥ / ٢١٠٠٦٩٨١٩٨

= ٧٦٨،٣٠%

ويمكن قياس اثر مكونات حقوق الملكية كمتغيرات فرعية وكالتالي:

- اثر رأس المال في الربحية = ٦٤٦٣٤٦٧٧٨٠٥/ ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٥٦٨،٢٨%
- اثر الاحتياطيات في الربحية = ٣٧٧٦٥٦٩٢٢٧/ ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ =٧٩٧،١%
- اثر الأرباح المدورة في الربحية = ٨٥٨١٠٨٥٧٨ /٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٤٠٨،٠%

٢ – اثر حجم الموجودات (الأصول) في ربحية المصارف التجارية

إجمالي الأصول / الربح

١٦٤٥٩٤١٧٠٦٣٨ / ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٣٥٢،٧٨

أثر كل بند من بنود الأصول كالتالي:

أ- اثر حجم الأصول المتداولة في ربحية المصرف =

١٦١٥٧١٧٩٦٦٨٧/٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٩١٣،٧٦%

ب- اثر حجم الأصول الثابتة في الربحية =

٣٠٢٢٣٧٣٩٥١/ ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٤٣٨،١%

٣- اثر حجم المديونية في ربحية المصارف التجارية

قياس حجم المديونية من خلال نسبة إجمالي المطلوبات إلى الربح

١٦٤٥٩٤١٧٠٦٣٨/ ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٣٥٢،٧٨%

ويمكن بيان الأثر لمكونات حجم المديونية في الربحية وكالتالي

- اثر الخصوم قصيرة الأمد في ربحية المصرف = ١٠٠٨١٧٦٠١٤١١ /٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٩٩٢،٤٧%
- اثر الخصوم طويلة الأمد في الربحية = ٦٣٧٧٦٥٦٦٩٢٢٧ / ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٣٥٩،٣٠%

٤- : اثر الفائض النقدي في الربحية : ويتم قياسه عن طريق كشف التدفقات النقدية وكالتالي:

أ-كشف التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية =

صافي الربح بعد الضريبة	٧١٨٠٨٥٩٩٥٤
الاستهلاك السنوي	١١٩١٨٧٦٧٥
الانخفاض في أوراق القبض	٠٠٠٠٠
الانخفاض في المخزون	٠٠٠٠٠
يطرح النقص في الدائنين(٢٠٠٦دائنين- ٢٠٠٥دائنين)	(٥٢٠٨٤٧٩٩٠)
الالتزامات المستحقة	٠٠٠٠٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٦٧٧٩١٩٩٦٣٩

ت- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:-

الزيادة في الموجودات الثابتة (شراء)	(٢١١٤٩٣٤٦٥)
بيع الموجودات الثابتة	٠٠٠٠٠٠
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	(٢١١٤٩٣٤٦٥)

ث- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

- الزيادة في المطلوبات طويلة الأجل	=	٤٠٦٤٥٧٣٦٣٢٨
- مقسوم الأرباح على المساهمين		(٤٨٦٧٩١٩٣٣٣)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		٤٥٥١٣٦٥٥٦٦١

إذن إجمالي التدفقات النقدية =

من الأنشطة التشغيلية	٦٧٧٩١٩٩٦٣٩
من الأنشطة الاستثمارية	(٢١١٤٩٣٤٦٥)
من الأنشطة التمويلية	٤٥٥١٣٦٥٥٦٦١
المجموع	٥٢٠٨١٣٦١٨٣٥

اذن أثر الفائض النقدي في الربحية = ٥٢٠٨١٣٦١٨٣٥/ ٢١٠٠٦٩٨١٩٨ = ٢٧٩،٢٤%

وهكذا باستخدام نفس طريقة الاحتساب نفسها للأعوام من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠٠٩ ، ويمكن احتسابها لمصرف الخليج التجاري للمدة نفسها وبيان النتائج حسب الجدولين (١ و ٢) أدناه للمصرف التجاري العراقي وكذلك لمصرف الخليج التجاري ، وبالإمكان الرجوع إلى الأوليات في الجدولين الآتيين:

جدول (١) نتائج احتساب اثر النسب المالية في الربحية لمصرف التجارة العراقي للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١١

مصرف التجارة العراقي												
	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١	
	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي
اثر حجم حقوق الملكية	٣٠.٧٦٨		٢٧.٦٣٢		١٨.٨٧		٢٠.٤٥٧		٧.٥٤٦		١١.٣٠١	
أثر رأس المال في الربحية		٢٨.٥٦١		٢٤.٩٢٤		١٤.٠٧٣		١٤.٠٧٣		٤.٣٠٥		٨.٠١٩
أثر الاحتياطيات في الربحية		١.٧٩٧		٢.٢٠٣		١.٦٥٤		٥.٦٦٤		٢.٤٧٨		٢.٨٢١
أثر الأرباح المدورة في الربحية		٠.٤٠٨		٠.٥٠٥		٣.١٤٢		٠.٧١٨		٠.٧٦١		٠.٤٦
اثر حجم الموجودات في الربحية	٧٨.٣٥٢		٨٨.٥٥٤		٤٨.٠٠٧		٤٨.٥٧٣		١٤٦٥١		٣١.٠٠٩	
اثر حجم الموجودات المتداولة في الربحية		٧٦.٩١٣		٨٧.٣٢٩		٤٦.٥٧٨		٤٧.٩١٥		١٤.٥٤١		٣٠.٨١٥
اثر حجم الموجودات الثابتة في الربحية		١.٤٣٨		١.٢٢٤		١.٤٢٩		٠.٦٥٨		٠.١١		٠.١٩٤
اثر إجمالي حجم المديونية في الربحية	٧٨.٣٥٢		٦١.٤٢٦		٣٢.٢٧٩		٢٨.٩٥		٧.٨٦٧		١٤.٠٦٨	
اثر المطلوبات قصيرة الأمد في الربحية		٤٧.٩٩٢		٦١.٤٢٦		٣٢.٢٧٩		٢٨.٩٥		٧.٨٦٧		١٤.٠٦٨
اثر المطلوبات طويلة الأمد في الربحية		٣٠.٣٥٩		٠		٠		٠		٠		٠
اثر الفائض النقدي	٨		٢٤.٧٩٢		٦.٧٦٥		٢١.٥٣٧		٣.٩٧١		٢١.٨١	

المصدر : من اعداد الباحث

جدول (٢) نتائج احتساب اثر النسب المالية في الربحية لمصرف الخليج التجاري للمدة من ٢٠٠٦-٢٠١١

مصرف الخليج التجاري												
	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١	
	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي	عام	فرعي
اثر حجم حقوق الملكية	٩.٣١٧		٥.٣٧٢		٣.٣٤٢		٧.١٦٧		١٠.٩٦٤		٩.٧٩٩	
أثر رأس المال في الربحية		٨.٢٤٦		٤.٥١		١.٦٢٢		٦.٢٣٥		٩.٢٤٨		٨.٣٣٥
أثر الاحتياطيات في الربحية		٠.٦٦٩		٠.٠٤٣		١.٠٤١		٠.٠٤٦		١.٠٦٤		١.١٤١
أثر الأرباح المدورة في الربحية										٠.٦٥١		٠.٣٢١
اثر حجم الموجودات في الربحية	٣٠.٢٠٨		٢٨.٦٣٨		١٥.٥٧١		٣٢.٢٥٤		٤٤.١٤٨		٢٨.٣٩١	
اثر حجم الموجودات المتداولةفي الربحية		٢٧.٧١٧		٢٧.١٠٣		١٤.٨٩٤		٣٠.٢١٧		٤٠.٩٧٩		٢٦.٧٧٧
اثر حجم الموجودات الثابتة في الربحية		٢.٤٩٦		١.٥٣٥		٠.٦٧٦		٢.٠٣٦		٣.١٦٩		١.٦١٣
اثر اجمالي حجم المديونية في الربحية			٥١.٥٣٦		١٥.٥٧١		٣٢.١١٦		٤٣.٩٦٤		٢٨.٣٩١	
اثر المطلوبات قصيرة الامد في الربحية	٣٠.٢٠٨			٢١.٦٣٨		١٢.٩٠٨		٢٤.٧٣٤		٣٣.٦٥١		١٨.٨١٧
اثر المطلوبات طويلة الامد في الربحية		٢٧.٧١١		٢٢.٨٩٨		٢.٦٦٣		٧.٣٨٢		١٠.٣١٣		٩.٥٧٣
		٢.٤٩٦										
اثر الفائض النقدي	-١٠.٦٩١		٠.٢٤٩		٣.٥٦٦		٢.٥٢		٣.٧٣٢		٣.٥٨	

المصدر : من إعداد الباحث

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات

١- يتضح من الجدول (١) بالنسبة لمصرف التجارة العراقي أن حجم الموجودات كان له التأثير الأكبر في ربحية المصرف ، حيث بلغت اعلى نسبة تأثير للأعوام من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١١، وفي الرغم من انخفاض مستوى ذلك التأثير في الأعوام من ٢٠٠٨-٢٠٠١ إلا أنها احتفظت بتأثيرها الأول في الربحية. وشكل المتغير الفرعي للموجودات المتمثل بالموجودات المتداولة الأثر الأكبر في الربحية بنسبة بلغت ٩١٣،٧٦% و ٣٢٩،٨٧% للسنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في التوالي وأستمر هذا الترتيب الأول في التأثير على الرغم انخفاض نسبته لتصل إلى ٨١٥،٣٠% في العام ٢٠١١، ويعد ذلك منطقيا باعتبار المصارف من شركات الأموال التي تعتمد بصورة كبيرة في موجوداتها المتداولة وخاصة النقدية في أعمالها وتحقيق أهدافها ، فضلا عن الأثر الايجابي الذي تتركه الموجودات المتداولة في ثقة المستثمرين والزبائن خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي الذي مر به البلد بعد العام ٢٠٠٣ . وهكذا بالنسبة لمصرف الخليج التجاري نرى من الجدول (٢) إن الموجودات أيضا شكلت التأثير الأكبر في ربحية المصرف بالرغم من تساوي ذلك التأثير مع تأثير حجم المديونية , وأن المتغير الفرعي المتمثل بالموجودات المتداولة كان له التأثير الأكبر في ربحية المصرف.

٢- حجم المديونية بالنسبة لمصرف التجارة العراقي شكل الترتيب الثاني في التأثير بربحية المصرف إذ بلغت بنسبة ٣٥٢،٧٨ و ٤٢٦،٦١ للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في التوالي ، وبالرغم من انخفاض تلك النسبة في السنوات من ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١١ التي وصلت إلى ٠٨٦،١٤ إلا أنها استمرت بالترتيب نفسه في التأثير . وشكل المتغير الفرعي المتمثل بالمطلوبات قصيرة الأمد التأثير الأكبر والرئيس في الربحية إذ انعدم تأثير المطلوبات طويلة الأمد في الأعوام من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠١١. والأمر نفسه ينسحب في مصرف الخليج التجاري إذ شكل حجم المديونية الترتيب الثاني في التأثير بالربحية ، كما مثل المتغير الفرعي المتمثل بالمطلوبات القصيرة الأمد التأثير الأكبر في الربحية .

إن المطلوبات قصيرة الأمد تعد إحدى مصادر تدفقات الأموال الداخلة للمصرف التي يمكن استغلالها في توسيع أعماله المصرفية فضلا عن كونها تعكس مدى ثقة الزبائن بالمصرف.

٣- حجم حقوق الملكية بالنسبة لمصرف التجارة العراقي مثل الترتيب الثالث في مدى تأثيره في ربحية المصرف للأعوام من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٠ , وتراجع هذا الترتيب في العام ٢٠١١ إلى الترتيب الرابع في التأثير بنسبة ٣٠١،١١ بسبب ارتفاع التدفقات النقدية , ويعد ذلك دلالة في إن مصرف التجارة العراقي بدأ باستثمار أمواله تدريجيا لزيادة حجم التدفقات النقدية وتحقيق فائض نقدي, ويعد المتغير الفرعي المتمثل برأس المال ذا تأثيرا أكبر على الربحية لجميع سنوات الدراسة على الرغم انخفاض نسبته تدريجيا . أما بالنسبة لمصرف الخليج التجاري فقد مثلت حقوق الملكية الترتيب الثالث أيضا في مدى التأثير بالربحية ، وشكل المتغير الفرعي المتمثل برأس المال التأثير الأكبر في الرغم من انخفاض تأثيره التدريجي بسبب ارتفاع الاحتياطيات.

إن حجم حقوق الملكية بما فيها الاحتياطيات تمثل عاملا مهما في زيادة ثقة الزبائن في قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها ، إلا إنها احتلت المرتبة الثالثة من حيث التأثير في ربحية المصرف ويرى الباحث إن زيادة وعي الزبائن في إمكان تحقيق الأرباح من خلال ازدياد حجم المديونية قصيرة الأمد بالتزامن مع ازدياد حجم الفرص الاستثمارية وزيادة الطلب في الائتمان المصرفي كلها عوامل تساعد في تحقيق الأرباح دون الاعتماد في رأس المال فقط.

٤- حجم التدفقات النقدية بالنسبة لمصرف التجارة العراقي مثل التأثير الرابع (الأخير) من بين العوامل في ربحية المصرف ،ولكن نلاحظ ازدياد نسبة هذا التأثير تدريجيا من ٨% خلال العام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٨١،٢١ خلال العام ٢٠١١ لتزاحم بذلك حجم حقوق الملكية في المركز الثالث من حيث التأثير في الربحية. وكذلك الحال بالنسبة لمصرف الخليج التجاري حيث مثلت التدفقات النقدية المرتبة الرابعة في التأثير بالربحية في الرغم من انخفاض نسبتها مقارنة مع حجم التدفقات النقدية لمصرف التجارة العراقي.

٥- مما تقدم نلاحظ التأثير الواضح لحجم الموجودات, حجم المديونية, حجم حقوق الملكية, وحجم التدفقات النقدية واختلاف نسب تأثيرها الأمر الذي يفيد بإمكان استخدام النسب المالية في تحديد

العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية ودرجة تأثيرها وبذلك تم إثبات فرضية البحث الرئيسة والفرعية منها.

ثانيا: التوصيات

بناءً في نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

١- أن يقوم المصرف رأسماله بالصورة التي تمكنه من تحقيق الإرباح من خلال زيادة قدرته الائتمانية ، الأمر الذي ينسحب في تحقيق عوائد اكبر فضلا عن تعزيز مكانته وتأثيره في سوق الاستثمار، في أن يتزامن ذلك الأمر مع الاعتماد في نظام رقابي فعال يساعد في حوكمة عملية الأئتمان لتجنب المخاطر العالية الناجمة من سوء استغلال عملية منح الأئتمان.

٢- التوسع في الأنشطة الاستثمارية في المشاريع العقارية والصناعية لتحقيق عوائد اكبر.

٣- عدم التوسع في امتلاك الأصول الثابتة غير الضرورية , إذ أثبتت الدراسة ضعف العلاقة بين حجم الموجودات الثابتة والربحية.

٤- عدم التوسع في الحصول في الالتزامات طويلة الأمد بسبب تأثيرها السلبي في ثقة الزبائن والمستثمرين بقدرة المصرف في تحقيق أرباح في الأمد القصير, فضلا عن الفوائد العالية المترتبة في هذه الالتزامات.

٥- زيادة رضا الزبائن من خلال تحسين الخدمات العامة التي يقدمها المصرف لزبائنه من خلال تحسين خدمات الاستقبال والضيافة وسرعة انجاز المعاملات الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية في زيادة عدد الزبائن وبالتالي زيادة حجم الودائع وصولا إلى زيادة الربحية.

٦- أن يتوسع الإفصاح المالي والمحاسبي بصورة أكثر تفصيلا لإتاحة الفرصة أمام الزبائن للإطلاع في نتائج المصرف بتفصيل أكبر وبالتالي زيادة الثقة والتعامل.

٧- تخفيض نسبة إيداعات المصارف في البنك المركزي لغرض إعطاء فرصة أكبر للمصارف التجارية للتوسع في أعمالها وزيادة الائتمان الممنوح وزيادة استثماراتها لتحقيق عوائد أكبر، ويمكن للبنك تعويض تلك المخاطرة من خلال زيادة الرقابة في أعمال تلك المصارف.

المصادر :

أولا" المصادر العربية :

١- أبو فخره، نادية ،(دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية المصرية- دراسة تجريبية)،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني ، ابريل ١٩٩٧.

٢- التقرير السنوي لمصرف الرافدين –لعام ٢٠٠٧

٣- حسنين, عمر , تصميم النظام المحاسبي (القاهرة , ١٩٩١).

٤- الحسيني ، فلاح حسن و عبد الرحمن الدوري ، (إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر) ، دار وائل للنشر – الأردن (عمان) – شارع الجمعية العلمية الملكية – مبنى الجامعة الأردنية الاستثماري ، ط١،٢٠٠٨.

٥- رمضان الشراح وآخرون (البنوك التجارية) ,الكويت: ذات السلاسل للطباعة النشر والتوزيع, ١٩٩٩م), ص ١٧.

٦- الشرع , مجيد جاسم ,المحاسبة في المنظمات المالية (شفا بدران و الأردن, دار الحامد للنشر والتوزيع , ١٩٩٨) .

٧- شقير ، فائق و عاطف الأخرس و عبد الرحمن سالم ، (محاسبة البنوك)

٨- طه, طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧، ص ١٤٢

٩- عبد الله, خالد أمين ,العمليات المصرفية (عمّان , دار وائل للنشر والتوزيع ,٢٠٠٠) .

١٠- العلي، اسعد حميد، الإدارة المالية (الأسس العلمية و التطبيقية)، جامعة مؤتة دار وائل للنشر، ط١، ٢٠١٠

١١- محمود سحنون – الاقتصاد النقدي والمصرفي – بهاء الدين للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٣ –
قسطنطينة الجزائر ص ٧٦

١٢- مزنان ، نصر حمود فهد ، (اثر السياسات الاقتصادية في إدارة المصارف التجارية) ، دار الصفاء للنشر
والتوزيع عمان ، ط١ ، ٢٠٠٩

١٣- ملحم، محمد فضل ،(حقائق وأرقام مصرفية أردنية) مجلة البنوك في الأردن، العدد السابع، المجلد التاسع عشر، أيلول ٢٠٠٠ .

١٤- ألنعيمي ، عدنان تايه و راشد فؤاد التميمي ، (التحليل و التخطيط المالي باتجاهات معاصرة) ، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة و التوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٨ .

ثانيا: المصادر الأجنبية

١- F.E .Perry, Law and practice relating to banking, third edition,٢٠٠١, p ١

٢- Berger, the relationship between capital and earnings in banking.١٩٩٥.

ثالثا: مواقع الانترنت :

١- http:// www . shatharat . net/vp/show thread.php?t=٦٧٦٩-->

٢-http://stocksexperts.net/showthread.php?t=٦٠٢٤

٣- http://www.rafidain-bank-org/history-htm